مواقف الفصائل الاخرى بطرح برنامج انطوى على اضفاء طابع قومي على الاسرائيليين. وفي لحظة مبكرة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٨، أي قبل ان تنفصل الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الشعبية[١٨]، اقترب نايف حواتمه من الدعوة لقيام دولة ثنائية القومية في فلسطين. فقد طالب، في لقاء له مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، باقامة دولة ديمقراطية وشعبية في فلسطين «تضم العرب واليهود في اطار نظام اشتراكي، مع حق كل جماعة في الاحتفاظ بثقافتها الخاصة والعمل على تنميتها»، وذكر «انه ليس هناك ثمة مشكلة بالنسبة [الى] الشكل الدستوري للدولة الجديدة، فبامكانها التبصّر بالنموذج اليوغسلافي، وايجاد حكومتين مستقلتين ترتبطان بسلطة واحدة في مجالات الاقتصاد والامن والسياسة الخارجية»[١٩]. كما دعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩، الى «النضال من أجل حلّ ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية»، يقوم على ازالة الكيان الصهيوني ممثلاً بمؤسسات الدولة كافة «الجيش، الادارة والبوليس» والمؤسسات السياسية والنقابية الشوفينية والصهيونية كافة، و«انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود [من] دون تمييز، ودولة ضد الوان القهر الطبقي والقومي كافة، مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما»[٢٠].

وتميّزت الجبهة الديمقراطية، في حينه، بأنها الفصيل الوحيد الذي بادر الى توجيه دعوة مباشرة لـ كافة «العناصر والتجمعات الاسرائيلية واليهودية المعادية للصهيونية والامبريالية كافة، الى الالتفاف حول هذا الحل والنضال المشترك الفلسطيني المسلح والجماهيري من أجل تنفيذ هذا الحل الديمقراطي الثوري»[٢١]. كما بادرت باجراء أول حوار مع منظمة اسرائيلية، هي منظمة «ماتسبن»، في العام ١٩٦٩. وأكد حواتمه على «حق العرب واليهود في تطوير ثقافتهم الوطنية ضمن نهج تقدمي وديمقراطي ينزع عن الثقافة العربية النهج العنصري والرجعي تجاه اليهود، وينزع عن اليهود النهج العنصري والرجعي ممثلاً بالثقافة الصهيونية»، واعترف «بشرعية اعتبار اليهودية كثقافة للتجمعات اليهودية، وبشكل خاص للتجمع الاسرائيلي الموجود على أرض فلسطين، وبشكل خاص الجيل الذي ولد بعد العام ١٩٤٨، ونشأ على الارض الفلسطينية. ولهذا الجيل «الحق، في تقديرنا، بالعيش المشترك والمساواة التامة في الحقوق والواجبات مع شعب فلسطين، في ظل دولة ترفض ألوان القهر الطبقي أو القومي كافة»[٢٢].

وهكذا، فان تغييراً هامّاً أُجري في الفكر السياسي الفلسطيني، لم يتجاوز سقف برنامج تحرير فلسطين واقامة دولة ديمقراطية مكانها على رافعة الكفاح المسلح الفلسطيني ورفض كل الحلول السلمية، لكنه كان تغييراً جوهرياً في التمييز بين كل من اليهود والصهاينة والاسرائيليين، وفي اعتبار اليهود الموجودين في فلسطين، سواء من هم من أصل فلسطيني، أو من جاءوا اليها، جزءاً من المجتمع الفلسطيني المقبل في اطار دولة فلسطينية ديمقراطية. وبدأت فكرة تحرير فلسطين وازالة اسرائيل تأخذ معنى جديداً يقوم على تجريد الاسرائيليين من ايديولوجيتهم الصهيونية وتحطيم المؤسسات الصهيونية والنظم والادارات والمؤسسات والاجهزة لدولة اسرائيل. وتلمسّ بعض القوى طريقه للاعتراف بان الاسرائيليين يتميزون بخصائص قومية تتطلب الاعتراف بحقوقهم وثقافتهم في اطار التعايش ضمن الدولة الديمقراطية. وساعد ذلك كله على بداية فتح قنوات اتصال مع قوى اسرائيلية. وكانت المعضلة، في هذا السياق، ان القوى الاسرائيلية التي كان يتطلع الفلسطينيون الى الاتصال بها، ضمن شروط اتفاقها على مواقفهم، كانت ضعيفة. فلم تلق فكرة الدولة الديمقراطية قبولاً عند الغالبية العظمى من القوى الاسرائيلية، بما في ذلك الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح). في هذا